

Distr.: General
25 June 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ١٤ (ح) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: المنتدى

الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الأولي الذي قام به منسق العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقد*

موجز

هذا الاستعراض الأولي للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، إلى جانب المعلومات الواردة من وكالات وصناديق الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وكذلك المعلومات الواردة من الأمانة العامة، يقدم موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤. وثمة موجزات أيضا وردت من سبع دول وست من منظمات الشعوب الأصلية. ويُختتم التقرير بالإحاطة علما بأوجه التقدم المحرزة في مجال التعاون المشترك بين الوكالات فيما يتصل بقضايا الشعوب الأصلية، وإنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وموقف المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وتنفيذ الأنشطة الواردة في برنامج الأنشطة الذي أقرته الجمعية العامة. ومع هذا،

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي الذي حددته وحدة مراقبة الوثائق، وذلك من أجل إدراج المعلومات الإضافية التي وفرتها الدول والمنظمات غير الحكومية.



وعلى الرغم من التطورات المؤسسية الهامة التي تمت في إطار العقد، فإن التقرير يسلّم بأن الشعوب الأصلية في الكثير من البلدان لا تزال من أشد السكان فقرا وأكثرها تهميشا. وهو يلاحظ أيضا أن اعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يُعد من أهداف العقد الرئيسية، لم يتحقق بعد. ويرى التقرير أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود من قبل الدول الأعضاء المعنية والمجتمع الدولي من أجل كفالة تمتع كافة الشعوب الأصلية في كل مكان بحقوق الإنسان كاملة وكذلك بتحسينات حقيقية وملموسة في أحوال معيشتهم.

أولا - معلومات أساسية

١ - يوفر هذا التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بالمقرر ٣٠٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، معلومات وتحليلات فيما يتصل بالأنشطة التي اضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بوصفه منسق العقد الدولي، إلى جانب موجز للمعلومات المقدمة من إدارات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك. وسوف ينتهي العقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن يُقدم تقرير آخر عن العقد يتضمن معلومات إضافية من الأطراف المعنية، وذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠٥.

٢ - إن العقد الدولي الذي بدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وينتهي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١٦٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وفي العام التالي، وفي القرار ٢١٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قررت الجمعية العامة أن يكون للعقد محور تنفيذي من أجل تحقيق أهدافه وأن يكون موضوعه هو "السكان الأصليون: شراكة فعلية". وفي القرار ١٥٧/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة برنامج أنشطة للعقد. ويتمثل الهدف الرئيسي للعقد في تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي يواجهها السكان الأصليون في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والصحة والثقافة والتعليم. وقد ذكرت الجمعية العامة أيضا الأهداف المحددة التالية:

(أ) ينبغي للوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والوكالات الوطنية والدولية والمجتمعات المحلية والمؤسسات الخاصة، أن تولي عناية خاصة للأنشطة الإنمائية التي تفيد مجتمعات السكان الأصليين؛

(ب) تعريف مجتمعات السكان الأصليين وغير الأصليين بأحوال وثقافات ولغات وحقوق وتطلعات الشعوب الأصلية. وبصفة خاصة، يجب بذل جهود للتعاون في أنشطة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين، وتمكينهم من التوصل إلى الخيارات التي تمكنهم من الاحتفاظ بهويتهم الثقافية مع المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع الاحترام الكامل لقيمهم الثقافية ولغاتهم وتقاليدهم وأشكال التنظيم الاجتماعي السائدة بينهم؛

(د) مواصلة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسكان الأصليين والواردة في جميع المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى، وخصوصاً النظر في تنفيذ توصية المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وزيادة تطوير المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للسكان الأصليين، بما فيها اتخاذ وسائل فعالة لرصد وضمان تلك الحقوق.

٣ - وبالإضافة إلى هذه الأهداف العامة، اقترحت الجمعية العامة عدداً من الملاحظات، وأوصت بأنشطة يمكن للعناصر الفاعلة الرئيسية الاضطلاع بها، بما في ذلك المنسق، ومركز حقوق الإنسان في ذلك الحين الذي أصبح الآن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الإعلام التابعة للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك. وفي إطار القرار ١٥٧/٥٠ الذي اعتمد برنامج الأنشطة، وفي القرارات التالية بشأن العقد، كان ثمة عدد من الطلبات الأخرى، التي تتضمن التوصية بإيلاء اهتمام خاص لتحسين مدى وفعالية مشاركة الشعوب الأصلية في تخطيط وتنفيذ أنشطة العقد.

٤ - وفي أثناء العقد الدولي، قام الأمين العام ومنسق العقد بتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين وفي منتصف العقد، قُدم استعراض إلى الجمعية العامة^(١). ومن الموصى به أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه التقارير، في حالة احتياج الدول إلى مزيد من التفاصيل عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها وبخاصة من قبل منسق العقد.

٥ - وبغية الاضطلاع باستعراض شامل للعقد، كتبت مفوضية حقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير

الحكومية تطلب بصفة خاصة توفير معلومات قد تساعد المنسق في تقييم التقدم المحرز أثناء فترة العشر سنوات وتحديد التحديات القائمة التي تواجه الشعوب الأصلية في نهاية العقد.

٦ - وحتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت قد وردت معلومات من ٧ دول أعضاء و ١٦ إدارة ومنظمة تابعة للأمم المتحدة و ٦ من منظمات الشعوب الأصلية. ويود المنسق انتهاز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للجهات التي بعثت برودود مفصلة، وثمة إنجاز لهذه الردود في هذا التقرير. والردود الكاملة لوكالات الأمم المتحدة سوف تتاح بوصفها إضافات لهذا التقرير، كما أن ردود الدول الأعضاء والشعوب الأصلية متاحة لدى أمانة مفوضية حقوق الإنسان. والمفوضية بصدد القيام أيضا بتنظيم سلسلة من المشاورات القائمة على المشاركة، كجزء من جهودها لتقييم العقد. وقد عقدت المفوضية مشاورة عن العقد، وعممت استبيانات أثناء الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، والاجتماع القاري الرابع لـنساء الشعوب الأصلية بالأمريكتين المعقود في ليما في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وتنوي المفوضية تنظيم مشاورات أخرى أثناء انعقاد الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وكذلك خلال اجتماع الفريق العامل المعني بمشروع الإعلان المتصل بحقوق الشعوب الأصلية في أيلول/سبتمبر. وستقوم المفوضية، بالتعاون مع أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، بتنظيم حلقة دراسية لمدة يومين بجنيف في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ من أجل تقييم الأنشطة الممولة من صندوق التبرعات للشعوب الأصلية المضطلع بها أثناء العقد. وثمة تقييم لبرنامج الزمالات للشعوب الأصلية سوف يتم إجراؤه أثناء احتفال الشباب العالمي في برشلونة في يومي ٦ و ٧ آب/أغسطس. بمشاركة ما يقرب من ٧٠ شخصا من الشعوب الأصلية، استفادوا من برنامج التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي وضعته المفوضية خلال العقد. وسوف يقدم التقريران الكاملان لهذين التقييمين بوصفهما جزءا من أي تقرير قادم عن العقد.

ثانيا - تنفيذ برنامج الأنشطة

أنشطة المنسق والمفوضية والتطورات في مجال حقوق الإنسان

٧ - يسطع منسق العقد الدولي بمسؤولية تشجيع تنفيذ الأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠ وتحقيق الأنشطة المدرجة في الفقرات ١١ إلى ٢٥ من برنامج الأنشطة والتي تتعلق بصفة خاصة ببرنامج حقوق الإنسان. والفرع التالي من التقرير يتصل بمبادرات المنسق التي ترمي إلى إبراز أهداف العقد، كما أنه يبلغ عن تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان. وتتضمن

إضافة لهذا التقرير قائمة بالأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المفوضية على صعيد حقوق الإنسان أثناء الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤.

٨ - ويتضمن برنامج أنشطة العقد الدولي، توصيات للمنسق ومفوضية حقوق الإنسان^(٢)، بما في ذلك إنشاء وحدة للشعوب الأصلية، وانتداب موظفين مؤهلين من السكان الأصليين، وإعداد برنامج للزمالات الدراسية بشأن الشعوب الأصلية. وقد نُفذت هذه التوصيات، وثمة معلومات إضافية في هذا التقرير. كما طُلب إلى المنسق أن يشكل فريقا استشاريا ومجلسا للأمناء^(٣)، وتم الاضطلاع بذلك بالفعل. وطلب أيضا إلى المنسق أن ينظم اجتماعات بشأن مواضيع تتعلق بالشعوب الأصلية، وأن يفتح سجلا للخبراء من السكان الأصليين، وأن يشجع برامج الشراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والسكان الأصليين، وأن يستحدث التدريب في مجال حقوق الإنسان. وفي دورته التاسعة، أوصى الفريق الاستشاري المنسق بأن يعد منشورا عن العقد وإنجازاته وتحدياته. ومن المتوقع أن يكون هذا المنشور جاهزا للنشر أثناء الجزء الأول من عام ٢٠٠٥.

تعزيز التعاون الدولي

٩ - يتمثل الهدف الرئيسي للعقد في تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية. ومن المطلوب، بخاصة، من الوكالات المتخصصة أن تولي اهتمامها للأنشطة الإنمائية التي تفيد الشعوب الأصلية. وفي أثناء العقد، سعى المنسق إلى تنفيذ هذا الجزء من البرنامج عن طريق تشجيع التعاون المشترك بين الوكالات، إلى جانب تهيئة فرص لزيادة الاتصالات المباشرة بين ممثلي الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وفي وقت مبكر من العقد، كان ثمة اعتراف بأن البرامج المتصلة بالشعوب الأصلية والتي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة شديدة التباين وصعبة المقارنة، كما أنها غير معروفة عموما خارج النطاقات المشارعية. واستعراض الأمين العام لآليات الأمم المتحدة المتصلة بالشعوب الأصلية، الذي قدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، قد أكد أن مؤسسات الأمم المتحدة قد نفذت بالفعل مشاريع عديدة للشعوب الأصلية، وإن كان ليس ثمة تعاون فعال بين الوكالات لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وتنميتها.

الشعوب الأصلية

١١ - وقد عولج هذا المأخذ من خلال القيام، أثناء العقد، بتوسيع نطاق استشارة مشتركة بين الوكالات وغير رسمية، كان قد سبق إنشاؤها في عام ١٩٩٤ بواسطة مركز حقوق الإنسان ومكتب العمل الدولي، وأصبحت هذه الاستشارة تتضمن غالبية مؤسسات منظومة

الأمم المتحدة، من قبيل منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والفاو، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسكو، واليونسيف، والبنك الدولي، ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية. وهيئات الاجتماعات السنوية للاستشارة المشتركة بين الوكالات فرصة لتبادل المعلومات بشأن قضايا السكان الأصليين، كما أن هذه الاجتماعات قد جرت في أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، مما شجع بالتالي القيام بالاتصالات مع ممثلي السكان الأصليين. وقد دُعيت البعثات الدائمة كذلك للمشاركة. وأدت هذه الاجتماعات إلى تحسين التفهم فيما بين الوكالات للمشاريع والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية في القطاعات الأخرى، كما أفضت إلى التعاون في إطار أنشطة مشتركة. وفي سياق العقد اضطلعت منظمة العمل الدولية واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونيتار ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية، الذي تديره المفوضية، والذي قدم منذ ثماني سنوات ما يصل إلى ستة أشهر من التدريب للموارد من الأشخاص من مجتمعات السكان الأصليين في حقل الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. وقد شرعت منظمة العمل الدولية في برنامج مماثل يركز على اتفاقيتها رقم ١٦٩ والمتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، واليونيتار يتولى إدارة برنامج يتصل بمهارات التفاوض وحل النزاع من أجل ممثلي السكان الأصليين.

١٢ - والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين يضطلع أيضا بدور هام في تيسير وتشجيع التعاون المشترك بين الوكالات والمتعلق بقضايا السكان الأصليين، فضلا عن الاتصالات المباشرة بين الوكالات والبرامج والحركة الدولية للشعوب الأصلية. وقد نظمت وكالات الأمم المتحدة إحاطات إعلامية غير رسمية للشعوب الأصلية، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على سبيل المثال قد اضطلعوا بمشاورات مع ممثلي الشعوب الأصلية من أجل وضع المبادئ التوجيهية لسياستهما الداخلية، وذلك فضلا عن قيام منظمة العمل الدولية بتنظيم إحاطات إعلامية بشأن اتفاقيتها رقم ١٦٩.

١٣ - وعقد عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، بصورة تعاونية، من قبل وكالات الأمم المتحدة بهدف زيادة مشاركة السكان الأصليين، وتجميع التمويلات، وتوسيع نطاق المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الطيبة على هذا النشاط، تنظيم حلقة دراسية عن تعدد الثقافات في أفريقيا، في بوتسوانا عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى مشاركة المسؤولين الحكوميين ومنظمات الشعوب الأصلية وخبراء حقوق الإنسان، بما فيهم المقرر

الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وعدد من الأفرقة العاملة المعنية بالأقليات، وساندت منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية مشاركة الخبراء في مجالات عملها، كما سهل ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيم تنظيم مناقشة لمدة يوم واحد مع ممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمشاركين. ومن منطلق المتابعة، قامت اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان، على نحو مشترك، بتمويل حلقة عمل في مجال حقوق الإنسان بالكاميرون فيما يتصل بالشعوب الأصلية التي تقطن في بلدان أفريقيا. وكان ثمة تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من المنظمات غير الحكومية، ومفوضية حقوق الإنسان فيما يتصل بصندوق التبرعات المتعلقة بالشعوب الأصلية. وقدم البرنامج الإنمائي مساعدة في شكل متابعة لعدد من منح المشاريع المقدمة إلى منظمات السكان الأصليين، كما عمل مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام للمنظمات غير الحكومية والفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسفر الخاص بالشعوب الأصلية.

١٤ - وتعاونت مفوضية حقوق الإنسان أيضا في الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل إعداد منشور عن الشعوب الأصلية والحق في إسكان مناسب، وكذلك تعاونت مع مركز إينوشنتي للأبحاث التابع لليونيسيف بهدف استحداث موجز بشأن أطفال الشعوب الأصلية. وقد أدرج حديثا عنصر خاص بالشعوب الأصلية في برنامج تعزيز حقوق الإنسان المشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان بالملكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. ويستهدف هذا المشروع توسيع نطاق إدراك وتفهم حقوق الشعوب الأصلية لدى البرنامج الإنمائي وفي أفرقة الأمم المتحدة القطرية العامة، ومؤازرة إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة السكان الأصليين في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ومساندة تطبيق تنمية تستند إلى الحقوق وتراعي منظورات وأولويات السكان الأصليين. وقد نُظم نشاط تجريبي على نحو مشترك من قبل البرنامج الإنمائي والمفوضية بإكوادور في آذار/مارس ٢٠٠٤، كما سُنظم نشاط تجريبي آخر بكينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

١٥ - وثمة اقتراح من قبل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، بالنظر إلى إنشاء محفل دائم للشعوب الأصلية، أدرج بوصفه هدفا في برنامج أنشطة العقد. وأنشئ هذا المحفل الدائم في نهاية الأمر بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/٢٠٠٠، حيث عقدت أول دورة له في أيار/مايو ٢٠٠٢، وإن كان الإنجاز الناجح لهذه الهيئة الجديدة ليس

نتيجة محتومة. وثمة فئة قليلة فقط من الدول الأعضاء كانت على اقتناع بالحاجة إلى إنشاء هيئة رفيعة المستوى داخل الأمم المتحدة ذات عضوية من الشعوب الأصلية، بل إن بعض ممثلي السكان الأصليين كانوا متشككين بشأن تلك التوصية التي يُخشى أن تؤدي إلى فقد المجالات الحالية المتاحة لهم. والحلقة الدراسية، التي عُقدت في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ ونظمتها حكومة الدانمرك ومفوضية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حلقة دراسية أخرى عقدت في سنتياغو بشيلي عام ١٩٩٦، قد عملتا على توسيع نطاق توافق الآراء بشأن الهيئة الجديدة المقترحة. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، أذنت اللجنة بدورتين لفريقين عاملين على أساس مخصص من أجل وضع اقتراح رسمي. محفل دائم.

١٦ - وفي عام ٢٠٠١، كتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى رؤساء إدارات ومنظمات الأمم المتحدة لمطالبتهم بمساندة إنشاء فريقاً مشتركاً بين الوكالات، يتسم بالمزيد من الرسمية، لتعزيز التعاون بشأن قضايا السكان الأصليين، والإعداد للدورة الأولى للمحفل الدائم. وقد اتفق على تشكيل فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمعني بقضايا الشعوب الأصلية، وعلى انعقاد هذا الفريق بصورة منتظمة على أساس من التناوب فيما بين الوكالات بهدف تشجيع التعاون المشترك بين الوكالات في مجال الشعوب الأصلية والتفاعل مع المحفل الدائم.

١٧ - وقد طلب الأمين العام إلى المفوض السامي تنظيم الدورة الأولى للمحفل الدائم في أيار/مايو ٢٠٠٢. وحضر هذه الدورة الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان ونائبه، وزعماء السكان الأصليين وكبار السن منهم، والمرشدون الروحيون، وممثلو الشباب والنساء، وممثلو الحكومات. وحيث أن مسؤولية الأمانة المتعلقة بالمحفل الدائم قد انتقلت إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن مفوضية حقوق الإنسان وكافة أعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي أنشئ لتشجيع التعاون على صعيد المنظومة بأسرها، قد أصبحوا من المشاركين على نحو نشط في دورات المحفل الدائم.

تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

١٨ - حدد برنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي أهداف العقد وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وتمكين هذه الشعوب من انتقاء الخيارات، التي تجعلها قادرة على الاحتفاظ بهويتها الثقافية، وعلى المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن

شأن اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية قبل نهاية العقد أن يفضي بالضرورة إلى بلوغ هذه الأهداف.

١٩ - ويعد إنشاء لجنة حقوق الإنسان منصب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية إنجازاً رئيسياً لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، جددت اللجنة بالإجماع ولاية السيد رودولفو ستافنها (المكسيك)، المقرر الخاص، لفترة ثلاث سنوات جديدة. وأوصت بأن يخاطب الجمعية العامة في دورتها الـ ٥٩ عام ٢٠٠٤. وسوف تتاح للمقرر الخاص فرصة لفت انتباه أعلى هيئة بالأمم المتحدة إلى حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وذلك في وقت يجري فيه النظر في نتائج العقد الدولي والتحديات المستقبلية^(٤).

٢٠ - ويضطلع بدور هام في هذا الصدد مقررون موضوعيون وقطريون تابعون للجنة، وخبراء مستقلون وممثلون خاصون للأمين العام وكذلك الهيئات التعاقدية. والمقررون الخاصون، الذين يتناولون التعصب الديني والعنصرية وحقوق الإنسان والبيئة، والمدافعون الآخرون عن حقوق الإنسان يدرجون، بصورة مستمرة، في تقاريرهم العامة وفي تقاريرهم المتعلقة بالبعثات القطرية، معلومات محددة وتوصيات بشأن الشعوب الأصلية. وقام المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، في مناسبات عديدة، بتوقيع رسائل مشتركة موجهة إلى الحكومات، هو والمقرر الخاص المعني والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالات التي أُدعي فيها وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، سيتضمن الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان مناقشة حول كيفية القيام بمزيد من التعاون بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

٢١ - وقدمت الهيئات المنشأة بمعاهدات ملاحظات ختامية على التقارير القطرية، إلى جانب تعليقات عامة على الشعوب الأصلية، من قبيل ما قدمته في السنوات الأخيرة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن اللائق (التعليق العام رقم ٧) والحق في الغذاء الكافي (التعليق العام رقم ١٣) أو الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (التعليق العام رقم ١٤)، مما يسهم في زيادة حجم الأحكام القضائية الخاصة بحقوق الشعوب الأصلية. وينعكس اهتمام الشعوب الأصلية بأعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات من خلال طلب المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الثانية أن يضطلع الأمين العام بتحليل لأعمال هذه الهيئات فيما يتصل بالشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠٠٣، نظمت لجنة حقوق الطفل يوماً للمناقشة العامة لحقوق أطفال الشعوب الأصلية في إطار مشاركة الشعوب الأصلية ذاتها وممثلين عن شبابها (انظر www.unhchr.ch). وفي

عام ٢٠٠٤، انتخب خبير في شؤون الشعوب الأصلية لعضوية لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٢٢ - وتوفر دراسات اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان تحليلاً لقضايا حقوق الإنسان، وتقتراح تحديد معايير جديدة ممكنة، وتقديم توصيات للهيئات الأصلية، وتوفير إطاراً لعمل المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى. وأُعدت في أثناء هذا العقد، أربع دراسات عن قضايا الشعوب الأصلية تتعلق: بالشعوب الأصلية وعلاقتها بالأرض؛ وبمماية تراث الشعوب الأصلية؛ وبالسيدة الدائمة للشعوب الأصلية على الموارد الطبيعية؛ وبالمعاهدات والاتفاقات وسائر الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين. وتتضمن هذه الدراسات معلومات أساسية للمواد ذات الصلة في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كما أنها تتضمن توصيات للعمل من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى تلك الدراسات، اعتمدت اللجنة الفرعية مشروع مبادئ عامة وتوجيهية لتراث الشعوب الأصلية، وقدمته إلى لجنة حقوق الإنسان.

٢٣ - وذكرت الجمعية العامة أن اعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية يمثل هدفاً من أهداف العقد. وشكلت لجنة حقوق الإنسان فريقاً عاملاً في عام ١٩٩٥ لتولي مهمة استعراض المشروع المقترح من قبل اللجنة الفرعية. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت قد اعتمدت، من القراءة الأولى، مادتان من ٤٥ مادة متضمنة في مشروع الإعلان، وإزاء هذا التقدم البطيء، أوصت اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠٤ بعقد اجتماعات إضافية. وفي عام ٢٠٠٣، قام المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ورئيس الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية بالكتابة إلى رئيس الفريق العامل التابع للجنة، من أجل التشديد على مدى إلحاحية التقدم بالإعلان إلى الأمام. ومن غير المحتمل الآن أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الإعلان قبل نهاية العقد.

بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

٢٤ - كان ثمة اهتمام خاص في برنامج الأنشطة بتعزيز المعارف والخبرات العملية لمنظمات الشعوب الأصلية فيما يتصل بحقوق الإنسان وإدماج بعد الشعوب الأصلية في برنامج الأنشطة للعقد الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد طُلب إلى مفوضية حقوق الإنسان، على نحو محدد، إنشاء برنامج للزمالات الدراسية فيما يتصل بالشعوب الأصلية. ويتمثل النشاط الرئيسي، الذي نظّمته المفوضية لتعزيز هذا الهدف، في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية. وفي إطار هذا البرنامج، يظل الدارسون من الشعوب الأصلية،

الذين تقترحهم منظماتهم، يضطلعون بالعمل في المفوضية لفترة تصل إلى ستة أشهر. وتتاح للمستفيدين في هذا الصدد فرصة الحصول على معرفة سليمة بحقوق الإنسان، واكتساب خبرة عملية، وتلقي تدريبا مباشرا من الأخصائيين، بما فيهم موظفوا المفوضية، والخبراء المستقلون في ميدان حقوق الإنسان والدبلوماسيون أيضا. ويتضمن البرنامج جلسات إحاطة إعلامية من عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو اليونيتار أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن منظمات غير حكومية من قبيل الصندوق العالمي للطبيعة ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام، كما أن هذا البرنامج يتضمن دورات للإعداد لمدة أسبوعين لدى منظمة العمل الدولية بجنيف واليونسكو بباريس.

٢٥ - ويهدف البرنامج إلى الإسهام في إعداد جيل جديد من النشاط في مجال حقوق الإنسان للسكان الأصليين، مع استنادهم إلى خلفية تقنية سليمة وإلى خبرة عملية تصلح للاستخدام بواسطة مجتمعاتهم. ومن المتوقع أن يعود الدارسون إلى مجتمعاتهم للاضطلاع ببرامجهم التدريبية الخاصة في ميدان حقوق الإنسان، مما يجعل للبرنامج أثرا مضاعفا ملموسا. ويرى مستشارو البرنامج من السكان الأصليين أن من غير الضروري حصول المستفيدين على مؤهلات أكاديمية، بل ينبغي لهم أن يكونوا من النشاط في منظماتهم، ويضمن هذا القرار مشاركة العديد من النشاط المجتمعيين الذين لم تتح لهم الفرصة لمتابعة دراسات رسمية. ويهدف البرنامج من خلال استخدام مصطلح "الزمالة الدراسية" إلى ثقل الفكرة القائلة بأن تلقي التدريب في مجال حقوق الإنسان في جنيف يسمح أيضا باندماج أشخاص من السكان الأصليين في مكتب من مكاتب الأمم المتحدة مع اتصالهم يوميا بالموظفين، الذين يمكنهم الاعتماد على هذه التجربة الفريدة.

٢٦ - والبرنامج، الذي كان يمول في البداية من صندوق التبرعات للعقد، قد أصبح الآن بمثابة نشاط سنوي دائم من أنشطة المفوضية، ويمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة. والبرنامج الأصلي، الذي كان يقدم باللغة الانكليزية فقط، قد تم توسيع نطاقه ليشمل عنصرا باللغة الإسبانية يقدم بالتعاون مع جامعة ديستوخ ببلوا بإسبانيا ويمول جزئيا من الحكومة، كما يشمل عنصرا باللغة الفرنسية يتم بالتعاون مع جامعة بورغون في ديجون بفرنسا. وما يزيد عن ٧٥ شخصا من السكان الأصليين، ممن قدموا من ٣٧ بلدا، قد تابعوا هذا البرنامج المكثف. واستخدم البرنامج كنموذج في مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهناك برنامج مماثل قائم اليوم في منظمة العمل الدولية، ومن المزمع الاضطلاع ببرامج أخرى في اليونسكو وبواسطة أمانة المنتدى الدائم. وثمة تقييم خارجي، دعي إليه كافة الزملاء

السابقين والحاليين، ومُمول من محفل برشلونة لعام ٢٠٠٤، سوف ينظم في شهر آب/أغسطس، وسوف تتاح النتائج ذات الصلة في تقرير متابعة للمنسق.

٢٧ - ومن منطلق دعم برنامج الزمالات الدراسية في مجال الشعوب الأصلية وتوفير مواد تدريبية في حقل حقوق الإنسان تتسم بالملاءمة ويسر الاستعمال، نشرت مفوضية حقوق الإنسان دليل الأمم المتحدة للسكان الأصليين بالإسبانية والانكليزية والروسية والفرنسية. وهذا الدليل مصمم من أجل تزويد الشعوب الأصلية بمعلومات عملية عن عمليات وإجراءات الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة فيما يتصل بحقوق الإنسان والتنمية. وقد جرى نشره على نطاق واسع لدى منظمات الشعوب الأصلية.

زيادة الوعي بشأن قضايا الشعوب الأصلية

٢٨ - **الحلقات الدراسية وحلقات العمل:** نظم المنسق أثناء العقد، حلقات دراسية وحلقات عمل ومشاورات من أجل زيادة الوعي بقضايا الشعوب الأصلية والحقوق المتعلقة بالأرض والبحوث والتعليم العالي وإدارة العدالة والمعاهدات والاتفاقات وسائر الترتيبات البناءة مع الدول ووسائل الإعلام وتراث الشعوب الأصلية (من الناحية الفكرية وناحية الملكية الثقافية) والنساء وتعدد الثقافات بأفريقيا وشركات الموارد الطبيعية التابعة للقطاع الخاص وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وترد في الإضافة ١ لهذا التقرير قائمة بالاجتماعات الرئيسية التي نظمت أثناء العقد مع إيراد وصف موجز لها.

٢٩ - وهيأت حلقات العمل فرصاً لإثارة قضايا هامة وحساسة ومثيرة للجدل أحياناً، على المستوى الدولي، كما جمعت بين الخبراء من السكان الأصليين والخبراء الحكوميين لتبادل الآراء والتجارب. وأتاحت هذه الحلقات مجالاً للاستماع لكل من التجارب السلبية وأفضل الممارسات، وأدت إلى الإعراب عن توصيات تستند إلى مجموعة واسعة النطاق من المشاركين والمناطق، مما يساعد على بناء توافق الآراء بشأن الحلول اللازمة. ومن المعتقد أن اهتمامات الشعوب الأصلية وثقافتها الفريدة وأساليب حياتها تحظى اليوم من قبل المجتمع الدولي بمزيد من التفهم، نتيجة لذلك.

٣٠ - **وسائل الإعلام:** يدعو برنامج أنشطة العقد الدولي إلى تعزيز الشبكات الخاصة بالشعوب الأصلية وبصحفي هذه الشعوب، وإلى إصدار صحف خاصة بها. وبالتشاور مع مجموعة من صحفيي الشعوب الأصلية، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بمدير، في إطار التعاون مع وكالة أنباء "EFE" التي يوجد مقرها في إسبانيا، حلقة عمل بشأن وسائل الإعلام لدى الشعوب الأصلية، مما سمح لأول مرة بالتشاور مع مجموعة متنوعة من ممثلي هذه الوسائل، بما فيها الصحفيون الإذاعيون من نافاجو بالولايات المتحدة وصحفيو إذاعة كاناك

بكاليدونيا الجديدة، وصحفيو التلفزيون من الشعوب الأصلية في كندا، والصحفيون العاملون بالصحافة من بنما وكينيا والفلبين، فضلا عن مالك - محرر صحيفة مجتمعية. ومن وجهة نظر مفوضية حقوق الإنسان، تمثل وسائط إعلام الشعوب الأصلية وسيلة متاحة لنقل المعلومات عن الأنشطة الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية إلى المجتمعات المحلية، كما أنهما مصدر للتحذير المبكر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٠، نُظمت حلقة عمل ثانية بشأن وسائط الإعلام لدى الشعوب الأصلية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وفي عام ٢٠٠١، دعت مفوضية حقوق الإنسان صحفيي الشعوب الأصلية إلى الحضور وتقديم ما لديهم من معلومات بشأن المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية في ديربان بجنوب أفريقيا. وبمناسبة الدورة الأولى للمنتدى الدائم، قامت المفوضية بالتعاون مع الهيئة الدولية لمناصرة المنظمات غير الحكومية، التي يوجد مقرها بواشنطن، بمساعدة صحفيي الشعوب الأصلية في إنشاء موقع لوسائط الإعلام الدولية لدى هذه الشعوب، وذلك على شبكة "ويب".

٣١ - **التركيز على أفريقيا:** قام كل من الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والتابع للجنة الفرعية والمحفل الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بالتوصية بأن تبذل المفوضية جهدا خاصا لتنظيم أنشطة تتصل بالشعوب الأصلية في أفريقيا. وإزاء تعقد المسألة في هذه المنطقة، عمدت المفوضية إلى تنظيم مجموعة من حلقات العمل بشأن موضوع التعددية الثقافية، ضمت مشاركين من مجموعات الأقليات والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والحكومات والخبراء، إلى جانب ممثلين عن اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب. وفي أثناء العقد، نُظمت اجتماعات في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، شاركت فيها الشعوب الأصلية بشرق أفريقيا، وكذلك في كيدال، مالي، شاركت فيها بصفة خاصة شعوب أمازيغ وفي غابارون، بوتسوانا، شاركت فيها شعوب أصلية وأقليات من بلدان الجنوب الأفريقي. وفي سياق التعاون مع مركز ياوندي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، ونظمت حلقة عمل لـ "الأقزام"، جمعت شعوبا أصلية من بلدان وسط أفريقيا.

صناديق التبرعات

٣٢ - أنشأت الجمعية العامة صندوق التبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم بموجب قرارها ٢١٤/٤٩ لدعم أنشطة المنسق. وبناء على مشورة الفريق الاستشاري، استخدم المنسق هذه الصناديق لمساعدة منظمات الشعوب الأصلية في المشاريع التي تقوم بها والاضطلاع بأنشطة المفوضية، من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والتدريب في مجال حقوق الإنسان وفقا لأهداف برنامج العقد.

٣٣ - وساند صندوق التبرعات ١٧٦ مشروعاً لدى الشعوب الأصلية في البلدان التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وإكوادور وإندونيسيا وأوغندا وأوكرانيا وباراغواي وباكستان والبرازيل وبليز وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا وبيرو وتايلند وتوغو والجزائر وجمهورية ترازانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا والسلفادور والسويد وشيلي وغانا وغواتيمالا والفلبين وفتزويلا وكاليدونيا الجديدة وكمبوديا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ومالي والمغرب والمكسيك وميانمار وناميبيا ونيبال والنيجر ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد تم اقتراح هذه المشاريع وتنفيذها وتقييمها من قبل منظمات للشعوب الأصلية، التي يتعين عليها إرسال تقارير تفصيلية وتقارير مالية أخرى عند اكتمال النشاط. والمنح لا تتجاوز ١٥ ٠٠٠ دولار، وهي تتراوح عادة بين ٥ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ دولار. وتشمل هذه المشاريع دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، ومساندة للمنشورات، وأنشطة ترمي إلى تعزيز منظمات الشعوب الأصلية، ورسائل إخبارية، وهي تستهدف بصفة خاصة المنظمات على صعيد القواعد الشعبية والتي لا توجد لديها إمكانيات تمويل أخرى. وخلال العقد وحتى أيار/مايو ٢٠٠٤، كان صندوق التبرعات قد تلقى مساهمات يبلغ مجموعها أكثر من ٢,٢ مليون دولار. وثمة قائمة كاملة بالمشاريع الممولة في التقارير التي يقدمها الصندوق إلى الدورات السنوية للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين.

٣٤ - وفي الدورة التاسعة، قرر الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي توصية المنسق بتنظيم حلقة دراسية لتقييم أثر الأنشطة الممولة من قبيل صندوق التبرعات للعقد الدولي للشعوب الأصلية بالعالم وصندوق التبرعات للسكان الأصليين إلى جانب المستفيدين من هذين الصندوقين. وسوف تعقد هذه الحلقة الدراسية بجنييف في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وسوف يقدم التقرير باعتباره إضافة لتقرير آخر عن نتائج العقد.

٣٥ - وحتى أيار/مايو ٢٠٠٤، كان صندوق التبرعات للعقد الدولي قد تلقى مساهمات من الدول التالية: الدانمرك (٨٥٧ ٩٨٤ دولار) والنرويج (٥١٥ ٤٠٧ دولار) واليابان (٥٢٥ ٣٠١ دولار) وهولندا (٧٠٠ ١٥٣ دولار) وفرنسا (٨٠٥ ٩٤ دولار) ونيوزيلندا (٣١٦ ٧٥ دولار) وألمانيا (٦٢٩ ٧٢ دولار) وكندا (٧٩٩ ٧٢ دولار) وأستراليا (١٠٢ ٤٧ دولار) واليونان (٣٠ ٠٠٠ دولار) وشيلي (١٦ ٠٠٠ دولار) وسويسرا (٦٦٦ ١٤ دولار) والمملكة العربية السعودية (١٠ ٠٠٠ دولار) وتايلند (١٠ ٠٠٠ دولار) وقبرص (٩٤٩٠ دولار) والجزائر (٥ ٠٠٠ دولار) وفيجي (٣ ٠٠٠ دولار) ولكسمبرغ (٤٥٤ ٢ دولار) وتونس (١ ٦٠٠ دولار) وكولومبيا (١ ٠٠٠ دولار) وبوليفيا (١ ٠٠٠ دولار). وقد دعمت الدانمرك والنرويج وهولندا أعمال مكتب الشعوب الأصلية من خلال

تقديم خبراء معاونين أو موظفين مؤهلين. وأعارت فرنسا ونيوزيلندا أيضا خبراء استشاريين للمساعدة في الأعمال المضطلع بها في إطار العقد.

٣٦ - وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للسكان الأصليين، الذي أنشئ في عام ١٩٨٥، يوفر مساعدة مالية لممثلي مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية بهدف تمكينهم من حضور دورات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وقد عمدت الجمعية العامة إلى توسيع نطاق ولاية الصندوق مرتين حتى تتيح له مساعدة ممثلي الشعوب الأصلية للمشاركة في الفريق العامل لما بين الدورات المفتوح باب العضوية التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وفي أثناء فترة العقد، تلقى ما يقرب من ٥٦٠ ممثلاً للشعوب الأصلية مساعدة لحضور اجتماعات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، كما تم تمويل ١٣٥ ممثلاً للمشاركة في اجتماعات الفريق العامل المعني بمشروع الإعلان، كما حصل ٧٧ ممثلاً للشعوب الأصلية على مساعدة مالية منذ الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٢.

٣٧ - ومنذ إنشاء الصندوق، تزايد الطلب من منظمات الشعوب الأصلية للحصول على المساعدة من أجل المشاريع الصغيرة والسفر لحضور اجتماعات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤ ورد ما يزيد على ٢٠٠ من طلبات المشاريع ذات الأهلية و ٦٠٠ طلب مساعدة للسفر من منظمات الشعوب الأصلية. وقد أمكن الوفاء بجزء صغير من هذه الطلبات. ومع هذا، فقد بذلت الجهود اللازمة للاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة المتواضعة وكفالة وصول الدعم إلى مجموعة كبيرة من الشعوب الأصلية على أساس من المساواة.

مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال مفوضية حقوق الإنسان

٣٨ - أوصت الجمعية العامة بإيلاء اهتمام خاص لتحسين مدى وفعالية مشاركة الشعوب الأصلية في تخطيط وتنفيذ أنشطة العقد. وأوصى برنامج الأنشطة بأن يشكل المنسق فريقاً استشارياً من الأشخاص الذين تتوفر لديهم معلومات ذات صلة بقضايا الشعوب الأصلية، إلى جانب مجلس للأمناء يضم أشخاصاً من الشعوب الأصلية لتقديم توصيات لصندوق التبرعات المتعلقة بالعقد الدولي.

٣٩ - ومن منطلق السعي للوفاء بطلب الجمعية العامة، أوصى المنسق بأن يعين الأمين العامة أشخاصاً من الشعوب الأصلية في مجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين، كلما أُتيحت أماكن شاغرة بالصندوق. وعلاوة على ذلك، وبغية تقليل التكاليف الإدارية، تقرر إنشاء فريق استشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي، على أن يتألف هذا الفريق من

أعضاء مجلس الأمناء، إلى جانب رئيس الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، فضلا عن خبير بشأن التعاون التقني. وقد اجتمع الفريق الاستشاري في أعقاب الدورة السنوية لمجلس الأمناء. وجميع أعضاء المجلس، إلى جانب خمسة أعضاء من أعضاء الفريق الاستشاري السبعة من أبناء الشعوب الأصلية. ويرأس خبراء الشعوب الأصلية كلا هاتين الهيئتين الاستشاريتين. ومجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين هو أول هيئة بالأمم المتحدة ضمت خبراء من الشعوب الأصلية ثم تكونت على نحو كامل فيما بعد من هؤلاء الخبراء، وقد كان هذا بمثابة نموذج لسائر أنحاء المنظومة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن المجلس الاستشاري لمرافق المنح للشعوب الأصلية، الذي أنشئ حديثا بالبنك الدولي، لا يضم سوى أفراد من الشعوب الأصلية. وما فتئ أفراد الشعوب الأصلية، ممن يمثلون شتى مناطق العالم، يشاركون على نحو مباشر، طوال العقد، في تقديم المشورة لمنسق العقد والأمين العام بشأن كيفية إنفاق أموال الأمم المتحدة على السفر إلى الأفرقة العاملة والمنتدى الدائم للشعوب الأصلية، وكذلك على المشاريع وحلقات العمل والحلقات الدراسية وسائر الأنشطة القائمة في إطار العقد.

٤٠ - ومفوضية حقوق الإنسان قد دعت ما يقرب من ١٥٠ من الخبراء من الشعوب الأصلية لحلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها أثناء العقد، والتي يبلغ عددها ١٥ حلقة. وجميع هذه الحلقات كانت برئاسة شخص من الشعوب الأصلية، أو ضمت مقررا من خبراء الشعوب الأصلية من المشاركين.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٢، شرعت المفوضية في برنامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان يستهدف مجتمعات الشعوب الأصلية. ويستهدف هذا البرنامج، الذي تصدره المجتمع المحلي تشجيع وتعزيز الشعوب الأصلية في تصميم وتنظيم أنشطتها التدريبية التي تتكيف مع الاحتياجات المحلية، وفي عام ٢٠٠٤، ستساند المفوضية من الناحية المالية أربعة أنشطة من هذا القبيل بمختلف المناطق، وذلك بتوفير المشورة والمساعدة المالية وأحد أفراد الموارد البشرية من المعنيين بحقوق الإنسان.

٤٢ - وفي أثناء العقد، استخدمت المفوضية أشخاصا من الشعوب الأصلية من استراليا وإكوادور وبنغلاديش وكوستاريكا والنرويج ونيوزيلندا. ويعمل حاليا اثنان من الموظفين من الشعوب الأصلية في أمانة المنتدى الدائم.

٤٣ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٤/٤٩، أن يُحتفل، في يوم ٩ آب/أغسطس، باليوم الدولي للسكان الأصليين، وطلبت إلى الأمين العام والحكومات تقديم الدعم للاحتفال بذلك اليوم. ومنذ عام ١٩٩٥، يحتفل بهذا اليوم، سواء بمقر الأمم المتحدة بنيويورك أم بمكتب الأمم المتحدة بجنيف. وفي حالة جنيف، يُحتفل بهذا اليوم في أثناء الدورات السنوية

للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في نهاية شهر تموز/يوليه من أجل الاستفادة من وجود عدد كبير من ممثلي الشعوب الأصلية بجنييف خلال تلك الفترة. والمفوض السامي لحقوق الإنسان والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنييف ورئيس الفريق العامل يتولون تنظيم الاحتفال بذلك اليوم على نحو مشترك، في حين تتولى الشعوب الأصلية عرض البرنامج الثقافي.

المعلومات المقدمة من الشعوب الأصلية

٤٤ - في أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت المفوضية قد تلقت تقارير عن العقد من منظمات الشعوب الأصلية التالية: المجلس الدولي لمعاهدات الهنود (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمجلس الأعلى لقبائل الكرى (كندا)، والمعهد المعني بمشاكل الشعوب الأصلية في الشمال (الاتحاد الروسي)، ورابطة تاماي نوت (المغرب)، والاتحاد الهندي للشعوب الأصلية والقبلية (الهند)، ومنظمة أوكايراك الدولية (الكامبيون).

٤٥ - ويستعرض المجلس الدولي لمعاهدات الهنود التطورات الجارية في مجال حقوق الإنسان على نحو خاص، ويرحب بتعيين المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية وبتزايد أحكام القضاء بشأن الشعوب الأصلية من قبل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والدراسات التي يعدها خبراء اللجنة الفرعية. وهو يشير إلى الفرص المتاحة لمشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة. ومع هذا، فإنه ينتقد حالة عدم إحراز التقدم في اعتماد مشروع الإعلان. والمجلس الأعلى لقبائل الكرى يكرس كامل تقريره، الذي يبلغ ١٢٠ صفحة، لمشروع الإعلان، ويقدم مساندة مفصلة لبعض المواد الرئيسية، وينتقد الافتقار إلى التقدم، ويعرض اقتراحات تتضمن المضي قدماً في المناقشات ذات الصلة.

٤٦ - والمعهد المعني بمشاكل الشعوب الأصلية في الشمال والاتحاد الهندي للشعوب الأصلية والقبلية يوفران معلومات بشأن الأحوال السائدة في منطقتيهما. وفي حالة المعهد، يلاحظ أن ثمة إدراكاً لتحسن القاعدة التشريعية للشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي، إلى جانب تحسن بعض البرامج الاجتماعية - الاقتصادية. ومع هذا، فإن التقرير يُعرب عن القلق إزاء مواصلة انتزاع ملكية أراضي السكان الأصليين، والتلوث وتدهور البيئة، والمشاكل المستمرة في مجال الصحة والتعليم لدى المجتمعات الأصلية. ويقدم الاتحاد الهندي للشعوب الأصلية والقبلية معلومات بشأن حالة شعب "بودو" في شمال شرقي الهند، ويصف مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية بالهند في اجتماعات الأمم المتحدة. ولقد صرحت المنظمة بأن المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة تؤثر على الحكومات الوطنية وحكومات الولايات، التي تُعد اليوم أكثر اهتماماً بقضايا الشعوب الأصلية.

٤٧ - والتقرير المقدم من رابطة تاماي نوت يشدد على تعزيز حركة "أمازيغ" ببلدان شمال أفريقيا من جراء مشاركتها في اجتماعات الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت لجنة أمازيغ المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان بجنييف عند اجتماع الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية. وبعد ذلك، نشطت الحركة في إنشاء اللجنة التنسيقية للشعوب الأصلية بأفريقيا، وهي منظمة جامعة للشعوب الأصلية بالقارة. وذكر التقرير أن العقد قد أدى إلى تطورات إيجابية عديدة، من قبيل الاعتراف بلغة تامازيغ في دستور الجزائر، وما تقرر في عام ٢٠٠١ من إنشاء المعهد الملكي المعني بثقافة أمازيغ في المغرب. ومنظمة أوكابراك الدولية توفر معلومات بشأن حالة "الأقزام" والإجراءات المتخذة من قبل المنظمة للإسهام في تحسين ظروفهم المعيشية.

٤٨ - والبيانات الكاملة لهذه المنظمات متاحة بأمانة مفوضية حقوق الإنسان.

المعلومات المقدمة من الحكومات

٤٩ - لدى تقديم هذا التقرير، كانت الحكومات التالية قد قدمت ما يلزم من معلومات: الاتحاد الروسي والأرجنتين وباراغواي والدانمرك وفنلندا والمكسيك والنمسا.

٥٠ - وقد أشارت الأرجنتين إلى التدابير الدستورية والتشريعية الرئيسية التي اتخذتها الحكومة، وخاصة المادة ٧٥ (١٧) من دستور عام ١٩٩٤ التي تعترف بالشعوب الأصلية وتكفل الاحترام لهويتها وحقوقها، مما يتضمن التعليم الثنائي اللغة، والأراضي المجتمعية التي تقيم بها هذه الشعوب على نحو تقليدي، والمشاركة في إدارة مواردها الطبيعية. والأرجنتين قد صدقت على معاهدات دولية عديدة منها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، واتفاقية الصندوق الإنمائي للشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥١ - وأشارت النمسا إلى أنشطة التعاون الإنمائي لديها، التي تتضمن الشعوب الأصلية باعتبارها مجموعة مستهدفة. وتمثل الأهداف الرئيسية للبرامج في بناء القدرات، والدعم والتشجيع على الصعيد المؤسسي، ومساندة الهوية الثقافية. وثمة دعم يجري تقديمه اليوم لـ "تحالف المناخ" بأمريكا اللاتينية.

٥٢ - وقدمت الدانمرك معلومات بشأن التطورات التي جرت في أثناء السنوات العشر فيما يتصل بالشعب الأصلي في غرين لاند. وهذا يشمل الإشارة إلى اللجنة المعنية بالحكم الذاتي، التي سيكون تقريرها أساسا للمفاوضات بين الحكومة وحكومة الحكم الوطني بغرين لاند، ولجنة الإدارة والعدالة التي ستقترح الاضطلاع بإصلاحات في النظام القضائي فيما يتصل بالتقاليد القانونية للشعوب الأصلية، وشتى الأنشطة التي ترمي إلى مساندة لغة غرين لاند.

ويوجز التقرير أيضا الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بشأن قاعدة ثيول الجوية، التي أنشئت في عام ١٩٥٣، والتي أدت إلى نقل المجتمعات الأصلية من منطقتها. وثمة إشارة أيضا إلى سياسة التنمية بالداغرك، وبصفة خاصة إلى "استراتيجية دعم الداغرك للشعوب الأصلية" التي اعتمدت في عام ١٩٩٤. ويجري حاليا تنقيح لهذه الاستراتيجية.

٥٣ - ووفرت فنلندا معلومات بشأن التدابير التشريعية المتخذة إزاء شعب السامي، وفي دستور عام ١٩٩٥، يوجد اعتراف بحق شعب السامي في الاحتفاظ بلغته وثقافته وتنميتها. وتعززت الحقوق المتصلة بلغة السامي في عام ٢٠٠٤، وذلك مع بدء نفاذ قانون لغة السامي الذي يكفل استخدام تلك اللغة في المحاكم والسلطات العامة في إطار منطقة السامي. ووفقا للقانون المتعلق ببرلمان السامي، تتفاوض السلطات الفنلندية مع البرلمان بشأن جميع المسائل التي تؤثر على شعب السامي. ويلاحظ التقرير أن قانون الحق في الأراضي ما فتئ موضوع محاولات عديدة للإقرار، وإن لم تُقبل أي مقترحات بصددده حتى الآن. وهذا قد منع الحكومة من التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وترى الحكومة أن المفاوضات بشأن مشروع الإعلان المتعلق بالشعوب الأصلية يجب أن تستمر بعد نهاية العقد، ولكنها ترى أن ليس ثمة حاجة إلى عقد جديد لهذا الغرض.

٥٤ - وذكرت المكسيك أن الحكومة ما فتئت نشطة في العمليات الحكومية الدولية، على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأنها تؤيد مشاركة الشعوب الأصلية في مناقشات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن الإعلانين المتعلقين بالشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠٠١، أيدت، مع غواتيمالا، تعيين مقرر خاص معني بالشعوب الأصلية، قام بزيارة البلد في عام ٢٠٠٣. كما أيدت الحكومة إنشاء محفل دائم، وساندت تحديد ولاية خبير مكسيكي من الشعوب الأصلية كعضو من أعضاء الحكومة. وصدقت المكسيك على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وفي عام ٢٠٠١، وافقت الحكومة على إجراء إصلاح دستوري بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يسلم بالطابع المتعدد الثقافات للبلد وحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير في إطار الدستور. وقد اعتمد برنامج وطني لتنمية الشعوب الأصلية (٢٠٠١-٢٠٠٦).

٥٥ - وقدمت باراغواي معلومات عن أعمال معهد باراغواي للشعوب الأصلية، الذي يمثل الهيئة الحكومية المسؤولة عن السياسة المتعلقة بالشعوب الأصلية في البلد، وخاصة فيما يتصل بتنظيم الحق في الأراضي على صعيد مجتمعات الشعوب الأصلية.

٥٦ - والاتحاد الروسي يوفر معلومات عن برنامج حكومي بشأن "التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقليات الشعوب الأصلية في الشمال حتى عام ٢٠١١"، وهذا البرنامج يشكل

الوسيلة الوطنية الرئيسية لكفالة الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب الأصلية في الشمال. ويخضع تحقيق أهداف العقد للإشراف الشخصي لرئيس جمهورية الاتحاد الروسي، ومن الملاحظ أن الحكومة تساند البدء بعقد ثان في عام ٢٠٠٥. والفريق العامل المعني بمشروع الإعلان، إلى جانب الفريق العامل المعني بالمحفل الدائم، يحظيان بتأييد جمهورية الاتحاد الروسي. وتؤيد الحكومة حصول الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة للاحتفاظ بالتراث الثقافي للشعوب الأصلية، يشير التقرير إلى إنشاء لجنة وطنية بشأن الإبقاء على الثقافة غير المادية. وثمة عدد من الاتفاقات الثنائية تم التوقيع عليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسائل البيئية ذات الصلة بالشعوب الأصلية التي ما فتئت تعيش في منطقة مضيق بيرينغ.

المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

٥٧ - في أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت إدارات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التالية قد استجابت لطلب المعلومات المقدم من المنسق: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمرأة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسيف، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، وإدارة شؤون الإعلام. ولقد اضطلعت بالرد أيضا المنظمة العالمية للسياحة. والمعلومات الواردة من هذه المنظمات متاحة في إضافات لهذا التقرير.

الاستنتاجات الأولية

٥٨ - ثمة استنتاجات أولية يمكن استقاؤها بشأن التطورات التي شهدتها منظومة الأمم المتحدة خلال العشر سنوات، والتي قد تعد استنتاجات إيجابية على نحو عام. ففي عدد من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، هناك زيادة في البرامج والمشاريع والأنشطة المتصلة بالشعوب الأصلية، كما يتضح ذلك من التقارير الملحقة بهذه الوثيقة. وفي بعض المنظمات، كان التغير لافتا للنظر، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي لم تضطلع بأي عمل يتعلق بالشعوب الأصلية في بداية العقد، وإن كانت تقوم اليوم، من منطلق الأعمال الواردة في ميزانيتها العادية، بالاضطلاع ببرنامج رئيسي للمعارف التقليدية وتنظيم لجنة حكومية دولية، على أساس سنوي، بشأن هذا الموضوع، مع التصديق على

مشاركة ما يزيد عن ١٠٠ منظمة للشعوب الأصلية. واليونيتار، الذي بدأ برامجه التدريبية مع منظمات الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٠، طَلَب إليه أعضاء الحفل الدائم مساعدتهم في إعداد دورتهم الأولى. والتقرير المقدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وهو منظمة لم يسبق لها تناول اهتمامات الشعوب الأصلية إلا على نحو هامشي، قد دخل في مجال جديد، تضمن دراسة رئيسية مشتركة مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن الشعوب الأصلية والإسكان المناسب.

٥٩ - ومع نهاية العقد أصبح لدى الشعوب الأصلية مزيد من فرص تمويل أنشطتها، وعلى نحو وأكثر من ذي قبل. ومفوضية حقوق الإنسان تساند اليوم مشاريع حقوق الإنسان للسكان الأصليين، إلى جانب السفر لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، فضلا عن مشاركة خبراء الشعوب الأصلية في الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وخلال العقد، يلاحظ أن صندوق التبرعات للشعوب الأصلية والتمويل المتاح عن طريق الميزانية العادية قد وفرت مساعدة مباشرة تبلغ عدة ملايين من الدولارات من أجل منظمات الشعوب الأصلية عن طريق منح السفر والتدريب في حقول حقوق الإنسان، والدعم المشاريحي، أو دعوة حلقات الخبراء الدراسية بناء على مشورة الشعوب الأصلية نفسها، وهذه نتيجة هامة بالنسبة لمنظمة لديها أكثر الميزانيات تواضعا بالأمم المتحدة. وهناك منظمات أخرى عديدة من منظمات الأمم المتحدة قدمت تمويلا مباشرا إلى منظمات الشعوب الأصلية، ومع نهاية العقد، يُلاحظ أن البنك الدولي أنشأ صندوقا صغيرا للمنح من أجل الشعوب الأصلية مع تشكيل مجلس استشاري يتألف من أشخاص من الشعوب الأصلية، وذلك على نفس نموذج صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل العقد.

٦٠ - والشعوب الأصلية قد تزايد اندماجها أيضا في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. ومنظمة العمل الدولية تصف في تقريرها، على سبيل المثال، مشروع إنديسكو الرائد الذي يشجع التعاونيات الذاتية للتنمية في مجتمعات الشعوب الأصلية، فضلا عن البرنامج الممول من الوكالة الدائمية للتنمية الدولية من أجل تعزيز اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ومذكرة السياسات بشأن الشعوب الأصلية، التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشكل صيغة للتوجيه التنفيذي الذي يجري إدماجه الآن في أعمال الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسية على الصعيد القطري. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو واليونيسيف ما فتئت ذات نشاط في مجال تشجيع الأنهج الإقليمية المتعلقة بالشعوب الأصلية، في سياق من التعاون مع الحكومات والمجتمعات الأصلية.

٦١ - والمعلومات المتعلقة بأعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالشعوب الأصلية قد أصبحت أكثر إتاحة اليوم، سواء من خلال تزايد عدد المنشورات، أم على مواقع الشبكة العالمية "ويب" بصفة خاصة. ومن حيث المشاركة، وكما هو وارد في موضوع العقد "الشعوب الأصلية: مشاركة في العمل"، توجد أمام ممثلي الشعوب الأصلية وأكثر من أي وقت مضى فرص أكبر عددا للمشاركة في المؤتمرات العالمية، والحلقات الدراسية الدولية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهذه فرص تؤدي أحيانا إلى إجهاد منظمات الشعوب الأصلية ذات الموارد المحدودة فيما يتعلق بالسفر. وعلى سبيل المثال، وفي حالة اتفاقية التنوع البيولوجي، حصلت الشعوب الأصلية على مكانة رسمية في عملية التنفيذ من خلال إنشاء فريق عامل يسمح لها بالمشاركة مشاركة كاملة. وعلاوة على هذا، فإن ثمة مؤسسات عديدة بمنظومة الأمم المتحدة تضم أفرادا من الشعوب الأصلية بين موظفيها.

٦٢ - وأدت الحلقات الدراسية وحلقات العمل، التي أُضطلع بها في إطار العقد، إلى تضمين البرامج الدولية لقضايا لا تحظى بمعرفة واسعة من قضايا الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن حلقة الخبراء الدراسية المتعلقة بالشعوب الأصلية وإدارة العدالة، التي عُقدت بمديريد في عام ٢٠٠٣، أصدرت ما يزيد على ٢٠ وثيقة من وضع الفنيين من الشعوب الأصلية وغير الأصلية بشأن الوصول إلى العدالة والقانون والممارسات العرقية والحالات القائمة للتعددية القانونية. وكانت هذه الحلقة أول اجتماع دولي للخبراء فيما يتصل بموضوع تدور حوله مناقشة مطردة على صعيد السياسات في البلدان التي تعيش فيها شعوب أصلية والتي لا يوجد بشأنها سوى وثائق مقارنة قليلة.

٦٣ - وشهد العقد أيضا مزيدا من التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة على نحو لم يحدث من قبل، وهذا هدف من الأهداف ذات الأولوية في برنامج الأنشطة، وقد تعزز من خلال عدد من الأنشطة المشتركة فيما بين الوكالات أثناء العقد، كما أنه قد حظي بطابع مؤسسي عن طريق إنشاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٢. وفريق الدعم هذا يكاد يشمل، ضمن أعضائه، كافة الإدارات والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن البنك الدولي والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، وهو يجتمع مرتين كل عام لمناقشة التعاون المشترك بين الوكالات بشأن قضايا السكان الأصليين، كما أنه يتعاون مع المحفل الدائم في تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

٦٤ - وفي أثناء العقد، كانت هناك تطورات مؤسسية إيجابية فيما يتصل بحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية دوليا. ويرهن تعيين المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني

بالشعوب الأصلية، وتزايد أحكام القضاء المتعلقة بالهيئات المنشأة بمعاهدات فيما يتصل بحقوق مجموعة الشعوب الأصلية بصفة خاصة، ورصد قضايا الشعوب الأصلية بموجب معاهدات الأمم المتحدة والهيئات الإشرافية لدى منظمة العمل الدولية والمقررين الموضوعيين والقطريين للجنة حقوق الإنسان، ونشر دراسات عديدة للأمم المتحدة بشأن القضايا الحرجة والمعقدة التي تهم الشعوب الأصلية، على حدوث تطور في التفكير والتفهم بالنسبة لثقافات الشعوب الأصلية وتاريخها واهتماماتها الحالية.

٦٥ - وبعد عشر سنوات، يلاحظ أن ممثلي الشعوب الأصلية قد أصبحوا أكثر وعياً بنظام حماية حقوق الإنسان على صعيد أوسع نطاقاً، كما أنه يتزايد استخدامهم للفرص المتاحة أمامهم. والجهود التي تبذلها الهيئات المنشأة بمعاهدات أو يبذلها العاملون لدى تلك الهيئات من أجل الالتقاء بالشعوب الأصلية وتوضيح أعمالهم قد أثارت مزيداً من الاهتمام، كما أن كافة أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان، التي تضطلع بها المفوضية، تتضمن وحدات ترمي إلى تحسين المعارف المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان وآليات رصدها. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، التي صدّقت عليها حتى الآن ١٧ دولة، قد أصبحت مرجعاً للكثير من الشعوب الأصلية والدول والمنظمات الحكومية الدولية في مجال السياسات والتطورات التشريعية والأنشطة التنفيذية. وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم منظمة الدول الأمريكية بإكمال وضع إعلان عن حقوق الشعوب الأصلية بالأمريكتين، وفي أفريقيا قامت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتشكيل فريق عامل معني بالشعوب والمجتمعات الأصلية.

٦٦ - وعلى الرغم من هذه التعليقات الإيجابية المتصلة بالتطورات الحادثة أثناء العقد، لا يزال يوجد عدد من التحديات. وعلى صعيد حماية حقوق الإنسان، كان هناك تركيز على قضيتين، تتعلق الأولى بالافتقار إلى تنفيذ معايير حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، كما ذكر مراراً المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، وكما سبق أن ذكر بالفعل الأمين العام أيضاً. وتتعلق القضية الثانية بعدم اعتماد مشروع الإعلان المتصل بحقوق الشعوب الأصلية على النحو الموصى به في برنامج أنشطة العقد. وثمة دول وشعوب أصلية عديدة كانت تتوقع إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية في تحديد مستقبلها، والتمتع بأراضيها ومواردها والاحتفاظ بتقاليدها وثقافتها وتنميتها، والمشاركة على نحو كامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلدانها. والأمر لم يكن على هذه الحالة، كما أن عدم إحراز تقدم بشأن الإعلان سيؤدي إلى إيقاف المبادرات المضطلع بها في أطر قياسية في مجالات أخرى مهمة للسكان الأصليين، إلى جانب الحد من إمكانية وضع سياسة تتعلق بتنمية الشعوب الأصلية من شأنها أن تصبح إطاراً لأعمال منظومة الأمم المتحدة على نحو شامل. ومع نهاية العقد، تزايدت المطالبات من أجل اتباع نهج جديد من شأنه أن

يعيد تنشيط المناقشات وكفالة المشاركة الكاملة للمراقبين عن الشعوب الأصلية على قدم المساواة مع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمحفل الدائم، وبناء الثقة، وتحقيق توافق الآراء حول نص نهائي بشأن حقوق السكان الأصليين يمكن اعتماده من قبل الجمعية العامة.

٦٧ - وثمة تحدٍّ آخر يتعلق بتنفيذ الدول برامج من شأنها تعزيز تنمية حقوق الشعوب الأصلية ودور الأمم المتحدة في مساعدة هذه الشعوب. وهذا يشكل الاختبار الحقيقي للعقد، حيث أنه إذا لم تكن قد حدثت تحسنات قابلة للقياس، أو إذا كانت هناك تحسنات ضئيلة، فيما يتصل بأحوال معيشة الشعوب الأصلية بالكثير من المجتمعات، فإن أعمال السنوات العشر الماضية قد تعتبر غير مكتملة. وهذا يعني أن الأمم المتحدة قد تكون بحاجة إلى القيام مع الحكومات والشعوب الأصلية، باستعراض طريقة تناول قضايا السكان الأصليين في البرامج القطرية، مع النظر في كيفية إدراج الأولويات الخاصة بالشعوب الأصلية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتشجيع القيام بتنمية تستند إلى حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات بشأن أهداف مشتركة تكون قد حظيت بالتحديد والتأييد من جانب كافة الشركاء في عملية التنمية.

٦٨ - وسواء قررت الدول الأعضاء، أم لم تقرر، إعلان عقد ثان، فإنه من المهم الإبقاء على ما تولّد من زخم، ووضع إطار تنفيذي للاضطلاع بمزيد من العمل، على الصعيد الدولي، وفي البلدان التي تعيش بها شعوب أصلية، وتحديد أهداف قابلة للتحقيق على الأجل المتوسط.

الحواشي

- (١) Add.1 و A/54/487.
- (٢) قرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠، المرفق، الفقرات ١١-٢٥.
- (٣) المرجع نفسه الفقرتان ١٥ و ٢٣.
- (٤) يرد مزيد من المعلومات عن ولاية المقرر الخاص وتقاريره في موقع www.unhchr.ch.